السياحة في العراق: كنز ثري مهمل!

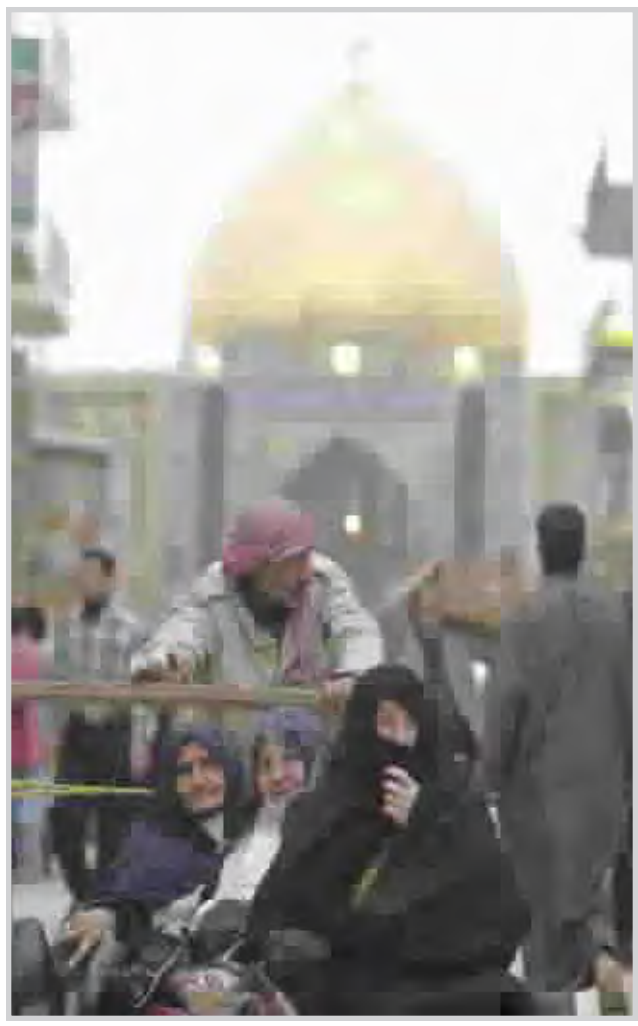

السياحة مورد اقتصادي شديد الاهمية ، وقد انتبهت اليها العديد من دول العالم ، فأولتها عناية فائقة بل ان بعض هذه الدول اعتمدت اغلب بنود ميزانيتها المالية المردود المالي لقطاع السياحة ، ومن هذه الدول : مصر ولبنان والمغرب وتونس وجنوب افريقيا والهند وعموم الدول الاوربية وامريكا.

اما نحن في العراق ، فنشكو فقراً في (الوعي السياحي) انعكس قصوراً معرفياً في اولويات السياحة وخدماتها وادى الى احجام راس المال الوطني عن الاستثمار في هذا الميدان او العمل فيه. وتتحمل الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق المسؤولية الاساسية والاولى في فشل العراق في ان يكون دولة سياحية ولو من الدرجة العاشرة في الوقت الذي يمتلك مؤهلات تجعله في الصف الاول من الدول السياحية. فقد تغلبت الروح السياسية التي حكمت سلوكيات هذه الحكومات على النظرة (التكنوقراطية) الاقتصادية ، مكتفية بتحويل العراق الى (جمهورية نفط) على غرار (جمهوريات الموز) في امريكا اللاتينية.

السياحة الداخلية والاسعار الملتهبة- مواصلات وسكناً وطعاماً

السياحة الترفيهية داخلياً وخارجياً

في العراق منطقتان سياحيتان رائعتان، هما محافظاته الشمالية (الموصل ودهوك واربيل والسليمانية) ومنطقة الاهوار في الجنوب، اضافة الى مناطق الصيد (صيد الغزلان) على وجه الخصوص في منطقة الطيب في ميسان والدراج والحباري.

والطيور النادرة في "الغربية" وسامراء وتبعاتها، وهي في الحقيقة ميادين لمتعة الصيد بالصقور التي يهواها الخليجيون الذين وجدوا في الجزائر وتونس والمغرب ملاذاً لممارسة هوايتهم هذه، بعد ان فشل العراق في اجتذابهم بسبب السياسة البعثية التي اهملت قطاع السياحة تماماً وانصرفت الى الحروب المتلاحقة التي طردت من اذهان الخليجيين والأوربيين والامريكان واليابانيين التوجه الى العراق، والخليجيون كانوا يجدون في مناخ العراق وبيئته الجميلة منتجعاً قليل الكلفة متنوع الطبيعة بينما كان الاوربيون والامريكان واليابانيون يرغبون في زيارة المعالم الاثارية العراقية العريقة.

ويحضرني هنا قول الاخوة الكويتيين قديماً ان العراق هو الرئة الصيفية لاهل الكويت، ويملك احد امراء دولة الكويت بستاناً كبيراً على شط العرب قرب جيكور قريباً من دار الشاعر الخالد بدر شاكر السياب، كان الامير يتخذ البستان مصيفاً يقدم اليه بعائلته وحاشيته وحين اكتشف الخليجيون مصايف الشمال العراقية، هجروا سوريا ولبنان وايران وتركيا واوربا ودول المغرب العربي لكنهم ما لبثوا ان انقلبوا بعد ما شهدوا عن كثب روحية السلوك الصدامي الدموية وبعد اعدام بازوف وسجن الممرضة الاوربية انقطع الاوربيون تماماً عن الحج الى العراق.

اما السياحة الداخلية فقد انتعشت ايام الرفاه الاقتصادي الذي وفرته مدخولات السبعينيات لكنها ماتت تماماً ايام الحرب الايرانية -العراقية واقتصرت على بعض المتنفذين مالياً وسياسياً آنذاك، وما لبثت ان اقفلت في وجه عموم العراقيين بعد غزو الكويت واعتبار المحافظات الشمالية، ملاذاً امناً للاكراد، ففقدنا سره رش وسولاف وسرجنار، والعديد من المواقع السياحية التي كنا نقصدها في الربيع والصيف لاعتدال مناخها وحلاوة مناظرها ولطف سكانها في دهوك واربيل والسليمانية.

اما هذه الايام فمازال الوضع الامني غير المستقر يمنع الاخوة الخليجيين من ان يقصدوا العراق وان كانوا يتوقون الى ذلك، ويمنع الأوربيين الذين ارعبتهم مشاهد الذبح الجماعي الذي يمارسه الارهابيون ضد الاجانب والعرب.

اما الذي يمنع العراقيين من التوجه الى محافظات كردستان التي قصدوها في رحلاتهم الشبابية فهو غلاء اسعار المواصلات والسكن والطعام، فاذا كان النقل الى الموصل في سيارة (كيا) يكلف سبعة آلاف دينار ووجبة طعام في الطريق تكلف اربعة آلاف دينار. من بغداد في رحلة تستغرق اكثر من سبع ساعات بسبب القطع الامريكي للطريق فان الذهاب الى السليمانية مثلاً (بسيارة اجرة)يوجب عليك ان تدفع بعد المساومة مبلغ ٤٠ الف دينار، اما المبيت في فنادق الدرجة الثانية فيقتضي منك ان تدفع ٦٠ دولاراً لليلة الواحدة مثل فندق (سليماني) اما فندق (اسمر) وهو من الدرجة الاولى فسعر الليلة الواحدة ٨٠ دولاراً وسعر اقل وجبة طعام (افقرها) ٥٠٠٠ دينار عراقي، وعليك ان تدفع مبلغ ١٢,٥٠٠ دينار لقاء مقعد في (تاكسي) متجه الى بغداد يحمل خمسة ركاب!

قد يتحمل الاثرياء هذه الارقام لكن هذا لن يجعل السياحة ميداناً شعبياً، فبعض اهداف السياحة مد خطوط ثقافية تعمق اواصر العلاقة بين الشعب الواحد ومكوناته وبين بقية الشعوب ومنها دول الجوار، والعراق دولة حضارية يتجاوز عمرها سبعة آلاف سنة فهل نترك للسياسة ان تأخذ منا بقية صفحات الاطلال على الدنيا والعالم؟ الا يكفي ما ضاع منا من سنوات اعادتنا الى الخلف بعيداً عن ركب الحضارة العالمية؟

الاهوار.. سياحياً

الاهوار.. وما ادراك ما الاهوار ، ارض وماء السحر والاسطورة والدهشة والغور في اعماق التاريخ، حتى الجذر السومري، لن احدثك عزيزي القارىء عن (سيد سروط) واسطورته ولا عن كنز حفيظ ولا عن الزورق الذهبي ولا عن الطنطل، ولا عن حوريات الهور، فقد كتبت عن ذلك كثيراً ولكني سأحدثك بنفس حضاري حديث عن تلك الجهود التي بذلتها (دبي) لبناء مربع (دبي لاند) السياحي الذي خصم من جرف البحر اراضي واسعة وبني عليها مشروع (دبي لاند) الذي كلف مليارات الدولارات ويتوقع المستثمرون استعادتها في سنوات قليلة، فقد استقطب المشروع ابناء الامارات العربية المتحدة ومنعهم من انفاق نقودهم خارج البلاد واستحضر الى الامارات سياح دول الخليج، (فدبي لاند) تفوق حتى (دزني لاند) تفوق بامكانياتها وخدماتها وهل تصدقون ان عدداً كبيراً من القادمين الى (دبي لاند) هم من الهنود الفقراء اساساً والذين كان ابناء الخليج يقصدون بلادهم لقضاء الصيف؟

.. نعم استثمر الرأسمال الوطني الاماراتي مئات الملايين من الدولارات في هذا المشروع ولكن عموم الدراسات الاقتصادية كانت تؤكد جدية ونجاح الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع. فهل يمكن للحكومة العراقية ولوزارة الثقافة التي تتبعها هيئة السياحة ان تفكر في مشروع قريب من هذا المشروع الخليجي يمكننا ان ندعوه (اهوار لاند) وارجو ان تحتفظوا لي بحق الذكر في انني اول من طرح هذا المقترح ويا لسخرية القدر في ان نكون مقلدين لا مبدعين.

السياحة الدينية الواقع والطموح

السياحة الدينية في العراق فضاء لم يستكشف تماماً، وامتداداته واسعة الخطوط والاطر، وقد جرب النظام السابق فتح الابواب على هذا الميدان، وجنى الكثير وبخاصة من زوار العتبات المقدسة القادمين من ايران والاحساء في السعودية والبحرين والكويت ومن باكستان وكشمير، والحجاج الآسيويين المارين الى الديار المقدسة ومن المملكة السعودية، لكن النظام السابق وقع في اخطاء كثيرة في تعامله مع هذا الميدان، فالشركة التي اسسها (للنقل البري) لم تكن بالمستوى المطلوب من ناحية النوع والكم، وكان همها الاول هو الربح، ولم تفتح ابوابها لمساهمات راس المال الوطني بل اقتصرت على افراد العائلة الحاكمة وعدد من المتنفذين في الدولة، واتبعت نظام (الوفود)، (الكروبات) الذين يرافقهم منذ لحظة دخولهم الاراضي العراقية حتى لحظة خروجهم منها، مضيفون يحصون عليهم في تحركاتهم فهم يفرضون عليهم حتى الاسواق التي يترددون عليها والمحال التي عليهم ن يتسوقوا منها.

وتشمل زيارة الوفد الايراني التي تستغرق ست ليال وسبعة ايام العتبات المقدسة في بغداد (الكاظمية وجامع براثا) وكربلاء (مراقد الامام الحسين (ع) والامام العباس (ع) ومرقد عون وضريح الحر) والنجف الاشرف: وزيارة مسجد الكوفة وضريح الامام علي (ع) كما تتضمن الزيارة رحلة الى ضريح مسلم بن عقيل واولاده ودار الامام علي في الكوفة، وفي سامراء زيارة ضريحي الامامين علي الهادي والحسن العسكري (ع) وضريح (السيد محمد).

وتتقاضى الحكومة العراقية عن الفرد الواحد الداخل الى البلاد براً مبلغ ٣٥٠ دولاراً، وعن الداخل عن طريق المطار ٤٥٠ دولاراً ، حصة هيئة السياحة منها (٥) دولارات فقط، وهي تغطي السكن والنقل والطعام الذي تشارك فيه بعض الشركات الاهلية (بالنسبة للنقل) وفنادق محددة في بغداد بلغ عددها ٤٨ فندقاً آنذاك تستقبل ٣٠٠٠ زائر ايراني اسبوعياً والحكومة لا تدفع للشركات والفنادق التي تتفق معها على خدمة الزوار سوى ثلث المبلغ الذي تتقاضاه، وبذلك يكون مدخول الحكومة اسبوعياً (١٠٥٠٠٠٠) دولار، وهو مبلغ لا يستهان به، يحسم منه ما يدفع لتلك الشركات والفنادق وقدره (٣٥٠٠٠٠) الف دولار وهو على ضآلته كانت الشركات تجد فيه مردوداً محترماً في ظل ظروف الحصار، وقد طور رأس المال الوطني مساهماته في بناء الفنادق وتطوير خدماتها وخدمة النقل، وانتشار عدد من المكاتب السياحية، وتوفير فرص عمل عديدة للعمالة العراقية في قطاع الفندقة والنقل، وقد حركت الوفود الايرانية السوق العراقية بقوة وبخاصة في مناطق الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء، ومن اهم البضائع التي كانوا يطلبونها هي قماصل الجلد والمخمل والاحذية الجلدية بأنواعها والاحزمة وعموم المنتجات الجلدية (والايشاربات) ذات المناشيء التركية واليابانية والكورية، وانواع القماش وبخاصة ما يدعى (بالخافيار) الخاص بالعباءة النسوية وهو نوع غال جداً في السوق الايرانية ورخيص نسبياً في العراق.

وكذلك القمصان والعطور (والترب والسبح) الكربلائية، وعبوات الشاي وملابس الاطفال الجاهزة وبضائع اخرى عديدة، ويومها كان الزوار الايرانيون يعجبون من رخص هذه البضائع في العراق برغم الحصار المفروض عليه، وقد وفرت حركة السوق هذه فرص عمل عديدة لورش خياطة (القماصل) والصناعات الجلدية والقمصان والملابس الجاهزة للاطفال والنساء وعلى سبيل المثال ظهر في الكاظمية وحدها عام ١٩٩٩ اكثرر من ثمانين ورشة لخياطة القماصل الجلدية، وستين معملاً لانتاج الاحذية و (الشحاطات) و٩٥ معملاً لانتاج الاحزمة و ٣٧ معملاً لانتاج الحقائب والمحافظ الجلدية و (النايلون) و ١٤٣ معملاً لخياطة القمصان والملابس النسائية وملابس الاطفال الجاهزة التي امتد تأثيرها ليشمل معمل الملابس الجاهزة في الموصل والمحمودية التي تحرك عليها تجار الجملة في الشورجة، وقد وفرت هذه الحركة فرص عمل لعشرات الالاف من العمال كما وفرت ارباحاً عالية لاصحاب المحال، والباعة المتجولين، ولم يكتف تجار الشورجة وهي المركز! التجاري الاول في العراق لتجارة الجملة بالاستحواذ على منتجات الورش والمعامل المحلية وانما اتجهوا الى خارج العراق فقد فتحت الحكومة لهم المجال لاستيراد انواع من البضائع الرخيصة وبخاصة ملابس الاطفال والنساء الجاهزة، وبلغ حجم تعامل احد هؤلاء التجار مع الصين ما يقرب من ١٠ ملايين دولار في عام واحد ويمكن القياس على هذا التقدير عدد تجار الشورجة المتعاملين مع الاسواق الخارجية التي شملت اضافة الى الصين، سوريا والاردن وكوريا وتركيا واليابان واوربا، فأصبحت السوق العراقية تمثل ما يشبه الجسر الذي تمر عبره البضائع الآسيوية والاوربية الى ايران لقاء عمولات تجارية مجزية، كان من الواضح ان ارصدة ونشاطات القطاع التجاري والصناعي (المانيفكتوره) قد ارتفعت بشكل يبشر بخير عميم، وبخاصة بعد وصول الزوار البحرانيين والاحسائيين، الا ان النظام لم يترك الامر يتطور نحو ما فيه خير عموم العراقيين، فقد كان يتخذ قرارات مفاجئة بمنع الوقود الايرانية من الدخول الى العراق، واذا كنا نتفهم قراراته ودوافعها ايام المناسبات الدينية، فإننا لم نكن نفهم الدوافع التي كانت تدعوه لمنعهم من دخول العراق اشهراً وكان ذلك يصيب ساحة العمالة بنكسات مؤلمة ويصيب التجار واصحاب المحال بأضرار كبيرة، فعلى سبيل المثال كانت ايجارات المحال في منطقة الكاظمية قد ارتفعت من خمسين الف دينار شهرياً لمحل مساحته ٤ امتار مربعة في منطقة باب المراد الى نحو خمسة ملايين دينار كذلك محال الفضوة التجارية وسوق النخلة وعمارة الكويتي والرفاعي ومحال شارع الشريف الرضي وباب القبلة والدروازة والاستراباذي، وقد اجبر المستأجرون على دفع ايجارات سنة او اكثر مقدماً، ولقد اجبرتهم اجراءات النظام المزاجية على اعادة تأجيرها بمبالغ تافهة، والامر نفسه جرى مع اصحاب الورش والمعامل وتجار الشورجة الذين استوردوا بضائع بكميات كبيرة قياساً الى مستوى الطلب الذي كان سائداً مما اضطرهم الى تحمل خسائر مؤذية وكذلك اصحاب الفنادق والمطاعم السياحية وشركات النقل الصغيرة والمكاتب السياحية والباعة المتجولون.

وفي الحقيقة فان الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة للوفود الايرانية لم تكن بالمستوى المطلوب، فقد كانت الوفود تتعرض للسرقة من قبل المرافقين والخداع والغش، ولم تؤمن لهم الحكومة وضعاً يحميهم من الغش، كما انها لم تكن تجري عليهم فحوصات طبية للتأكد من سلامتهم كما هو معمول به في بقية دول العالم وكانوا يشكون كثيراً من رداءة بعض الفنادق التي يسكنونها ورداءة الخدمة والطعام وسوء المعاملة، مما دفع السلطات الايرانية المختصة الى الاحتجاج عدة مرات على ذلك ومنع الوفود من التوجه الى العراق برغم انها لجأت في بداية الالفية الثالثة، الى تزويد العراق بعدد من الحافلات من نوع (مرسيدس) مجمعة في ايران وارفقت عدداً من الاطباء والمشرفين مع الوفود القادمة الى العراق، لمتابعة الوضع الصحي لوفودها، على ان تحسم اقيام الشاحنات من استحقاقات الحكومة العراقية التي كان تاخير تسديدها مثاراً لخلافات عديدة بين الحكومتين.

الانفلات بعد سقوط النظام

بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، دخلت اعداد ضخمة من (الزوار) الإيرانيين الاراضي العراقية وقد وضعت كلمة (الزوار) بين قوسين لأنبه الى انهم لم يكونوا جميعاً من زوار العتبات المقدسة فثمة عدد كبير منهم من مخابرات النظام الايراني، ومن المبعدين العائدين، ومن عصابات الاجرام، اضافة الى الزوار الراغبين حقيقة في زيارة العتبات المقدسة. وقد بلغ تعداد الوافدين الى الاراضي العراقية حسب احصاءات تخمينية اجرتها جهات متعددة، منها السلطات الايرانية نفسها اكثر من ثلاثين الف زائر، لكنهم هذه المرة لم يكونوا تحت رقابة السلطة ولم يخضعوا لاجراءات رسمية تقيد حركاتهم وتحصي عليهم ما يحملونه الى العراق وما يأخذون منه، ونهبت الكثير من مكونات المعامل والورش الحكومية والاسلحة والمعدات الطبية والصناعية، ودمرت بنى تحتية خدمية وصناعية عديدة وكان المتهم فيها (ايرانيين) دخلوا العراق بطرق غير مشروعة، وفقدت الحكومة العراقية مردوداً مالياً كانت تتقاضاه عن دخولهم العراق.

كما دخلت عصابات الدعارة وتهريب المخدرات والعملات المزورة والسلاح والارهاب والجريمة المنظمة، بسبب غياب الاجهزة الامنية والعسكرية واجهزة الرقابة الاخرى، وانهيار ابنية وهياكل الدولة والسلطة، هذا الانفلات في الدخول الى العراق والخروج منه، ادى الى تخريب واقع الفضاءات السياحية، فقد ارتفعت مرة اخرى بشكل جنوني اسعار البضائع والمواد الغذائية والمبيت في الفنادق، كما ارتفع سعر ايجار الدور السكنية، وسبب مشاكل عديدة للعراقيين الذين لا يملكون دوراً في المناطق المقدسة، وهذا ما لمسته شخصياً في مدينة الكاظمية فقد اصبح سعر ايجار الدار (العتيقة) التي كان لا يتجاوز الخمسين الفاً وهي مكونة من غرفتين ومرافق الى مليون وسبعمائة وخمسين الف دينار. وقد حشر المستغلون في كل غرفة اربعة اسرة في الاقل بسعر ٣,٥ تومان لليلة الواحدة أي نحو ٧,٥٠٠ سبعة الاف وخمسمائة دينار وبضربها في ٨ اسرة تصبح اجر الليلة الواحدة ٦٠ الف دينار أي نحو ١٨٠ الف دينار شهرياً وقد احرج هذا الامر العديد من العوائل العراقية الفقيرة التي كانت تسكن هذه البيوت (العتيقة)، اما البيوت الراقية فحدث ولا حرج، وقد باعت بعض العوائل في الكاظمية بيوتها بأسعار مغرية واشترت بيوتاً في مناطق اخرى مما ادى الى تغيير ديموغرافية المنطقة، والامر ذاته حصل في كربلاء والنجف.

كيف نطور الساحة في بلدنا؟

هذا السؤال من الاهمية بمكان، وللاجابة عليه علينا اولاً تطوير الوعي بأهمية السياحة بكل جوانبها، وانشاء المعاهد المتخصصة بالثقافة السياحية ولا يضيرنا كثيراً بل ينفعنا كثيراً الاستعانة بالخبرة الاجنبية في هذا المجال، وتطوير التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار الاجنبي في هذا المجال ايضاً، وتوفير المناخ الاجتماعي لقبول المتع البريئة والمهرجانات السياحية ودعم المشاريع المحلية وتوفير البيئة الامنية والقانونية لنجاحها وتطوير (الاعلام السياحي) عبر نشر البوسترات والمجلات والنشريات السياحية المتخصصة المستفيدة من اقلام الخبراء الاثاريين والسياحيين والادباء، والفنانين والمصورين تلفزيونياً وسينمائياً وفوتوغرافياً والاستفادة من امكانات الانترنت، وعقد الاتفاقيات مع الشركات والوكالات السياحية العالمية، وارسال الوفود الى مختلف انحاء العالم لاستقراء التجارب السياحية والاستفادة منها. واذا عزلنا السياسة عن التدخل في الشأن السياحي، عثرنا على منجم ذهب لا ينضب.. لم لا نجرب؟

*** هل من مستقبل للاهوار في قطاع السياحة؟**

*** السياحة الدينية بين مزاجية الامس وانفلات اليوم**

تحت الضوء

موجهات الطموح

حسين التميمي

زارني قبل أيام رجل في الثلاثين من العمر ، وطلب مني أن (أتوسط) له عند أحد المسؤولين كي يحصل على مقاولة بمبلغ يصل الى المليون دولار ، ولا أعرف من ذا الذي أوهمه بأني أعرف هذا الرجل ، وبدلا من أن اعتذر له كونه أخطأ في العنوان ، اكتفيت بالاستماع اليه بصمت لأترك له مساحة من الكلمات قد تؤدي بي الى اكتشاف آلية عمل هذه الكائنات (الغريبة) فراح يتحدث معي بظرف ولباقة ويثني علي ويمتدحني ويضع جملة هنا وجملة هناك تؤدي بمجملها الى ضرورة أن أتعاون معه (وأسهل أمره) كي تعم الفائدة الجميع ولا أدري لماذا شعرت بأن ثمة رائحة ما تنبعث من هذا الرجل ، وبدلا من أن اطرده سألته : هذه مقاولة كبيرة وتحتاج منك إلى إمكانية مادية أو إلى معدات متطورة كي تقوم بتنفيذها . فارتسمت على شفتيه ابتسامة وكاد يتبعها بضحكات وقهقهات ليسخر من سذاجتي ، لكن يبدو انه انتبه إلى أهمية مسايرتي وإبداء جميع فروض المسكنة والاحترام كي يفوز بطلبه . فأوضح لي وجهة نظره قائلا : أستاذ أنا لا أريد المقاولة كي أنفذها بل كي .. أبيعها !!

ثم أنه أضاف منهيا حديثه : أستاذ .. حصتك من العملية دفتر . ولأول مرة منذ بدء الحديث شعرت بوجود مفردة يمكن التفاهم ضمن حدودها ، فأنا احتاج بين الحين والآخر إلى الأوراق والى الدفاتر كي أنجز أعمالي الكتابية ، وعلى الرغم من أنني كنت أعلم المعنى الحقيقي لكلمة (دفتر) . قلت له ممازحا : لو زدت عدد الدفاتر قليلا لكان افضل . فنظر إلي مشدوها ، ثم قال وهو في غاية التوتر : أستاذ أنا الذي سأبذل ضعف جهدك ، لن احصل على اكثر من دفترين واحد لي والآخر لك . في تلك اللحظات بدأت الرائحة الغريبة تعم أرجاء الغرفة وتمنع عني القدرة على التفكير أو التصرف مع هذا (الرجل!)

قد لا تكون التفاصيل الأخرى مهمة بالنسبة للقارئ ، لكني أود أن أثير عند هذه النقطة سؤالاً أو مجموعة من الأسئلة المهمة.

أولا : كنت قد استعلمت من الرجل عن وضعه المالي فعلمت بأنه يمتلك بيتا وسيارة حديثة ، وهو يعمل بوظيفة تدر عليه في آخر الشهر قدراً من المال يفوق حاجته الفعلية ، لكنه برغم هذا قال لي في معرض حديثه (أريد أن أكون نفسي) وهذا المصطلح المقيت هو قطرة واحدة من بحر الفساد والتخلف الذي تركه لنا الطاغية ، فطوال العقود الثلاثة المنصرمة ، كان المواطن يشعر بأنه غير آمن على ممتلكاته وعلى مصدر رزقه مهما كدح وتعرق جبينه ، لأن لا أحد يملك في ظل المالك الأرضي الأوحد (الدكتاتور) لذا ترى الكثير من هؤلاء يحاولون التشبث بأيديهم وبأسنانهم بأية فرصة تواتيهم من أجل كسب المال من دون النظر مليا فيما اذا كان هذا الرزاق حراماً أم حلالاً وفقا للشرائع السماوية أو وفقا للأخلاق والأعراف ، لذا نشأت في مجتمعنا شريحة شائعة المعالم .. بلا ثقافة وبلا محددات أخلاقية صارت لها امتدادات أفقية (ولا أقول جذور) وهذه الامتدادات أولدت لنا مقاولين وتجاراً هم محدثو نعمة تناموا تناميا سرطانيا ، ألقى بظلاله على مساحة كبيرة من الديموغرافية العراقية فأنتج تشوهات ، خلقية/ اجتماعية ، أدت هذه بدورها الى نشوء جيل جديد مشوه هو الجيل الذي ينتمي اليه هذا الرجل

ثانيا : على الرغم من الشعارات والطروحات والأفكار التي تم تداولها في زمن ما بعد السقوط وحتى يومنا هذا من قبيل (الحرية والديمقراطية) وغيرهما وبوجود كم هائل من منظمات المجتمع المدني . لم يصل المواطن بعد الى الاستقرار النفسي المنشود ولم يحصل على ثقافة مناسبة لعلاج التشوه النفسي والأخلاقي الذي تعرض له في الماضي ، لذا تراه ما يزال يعاني من سعار الطمع والرغبة في الكسب السريع غير المشروع وغير المبرر ، يعاونه في ذلك محتل يجهل ألف باء التكوينة المجتمعية العراقية ، وذلك بمنحه آلاف الدولارات الى طبقة (السرطانات آنفة الذكر) من المقاولين والتجار ، وهؤلاء بدورهم قاموا ، بغير وازع من ضمير بسرقة هذه الأموال وبـ (تلطيش) المدارس وجميع المؤسسات الحكومية بأصباغ تالفة وبمواد بناء مغشوشة ، لكي يتم جني أقصى ما يمكن من الدولارات على حساب وطن جريح وضع في غرفة الانعاش (في زمن مابعد السقوط) وبدلا من تجهيزه بالأوكسجين وكافة العلاجات الأخرى التي يحتاجها زرق بإبر من ماء ملوث بأيدي ثلة من عمال المسالخ والجزارين .

ثالثا : وفقا لاستحقاقات المرحلة ، وتماشيا مع كل حلم حلم به كل مواطن عراقي شريف توسم الكثيرون خيرا في من أتوا من المنافي والغربة ، بوصفهم مناضلين عانوا ما عانوه في زمن الطغيان وقد آن الأوان كي يعيدوا الأمور الى نصابها ويعطوا كل ذي حق حقه ، لكن يبدو أن بعضهم كانوا قد نسوا أن يجلبوا معهم (فضيلة سبق وأن تغنوا بها) ألا وهي .. نكران الذات ، واصطحبوا بدلا منها ، مقولة اطعام الذات والسهر على اللذات وتلبية جميع احتياجاتها ، لذا تراهم قد صاروا بين ليلة وضحاها أصدقاء سرطانات العهد المباد من محدثي النعمة (منذ القادسية الثانية) وصارت المقاولات والمشاريع ترسو (بقدرة قادر) فقط على هؤلاء لقاء مبالغ متواضعة نوعا ما ، لكن هذا التواضع زال بعد حين وصارت الرشاوى تستعر ، بحيث لم يبق لدى المقاول أو التاجر من فرصة للفوز بأي منها إلا بأن يزيد غشه غشا جديدا ، وبات أكثرهم يتفننون في جني الثروات الفاحشة ، فمنهم من تسلم أكثر من مقاولة لترميم مدرسة (واحدة) مكتفيا بتغيير اسم المدرسة ، تحت سمع وبصر المسؤولين .

رابعا : بعد استعراض كل هذه المهارات والأمثلة في الغش والاحتيال يصبح مثالنا أعلاه مجرد قزم ضئيل يثير الشفقة ، لكنه ووفقا لكل المقاييس يعد مشروع ولادة غول جديد من غيلان زمن ما قبل وما بعد سقوط صدام، وهذا الغول هو الأخطر لأنه نتاج زمن الحرية والديمقراطية اللتين سببتا لنا أرقا جميلا .. مخادعا وضعنا على حافة الحلم ، من دون ان يقول لنا فيما اذا كانت لكل هذه المجريات نهاية سعيدة أم مجرد صحو جديد على كابوس جديد .. مختلف ، لذا يجب على الساسة أن يتنبهوا الى المنزلق الذي يتردى فيه عراقنا الجديد وأن يتساءلوا (في غرف نومهم) فيما إذا كان هذا الذي يحدث الآن هو حقا الحلم الذي حلموا به!